

قنبلة إيران.. وهم أم حقيقة؟



جديدة وبالون جديدة ومن قماش جديد. وعلى العرب، حتى الذين أحسنوا الظن بنتنائها وطبعوا معه على أمل اصطفاه معهم لردع الإرهاب الإيراني، أن يتهاوا لسنوات عجاظ جديدة يكون فيها الخطر الإيراني أكثر تهديداً لأنهم ولاستقرار مجتمعاتهم، وربما أشد ضراوة.

والديمقراطيين بضرورة التفاوض مع النظام الإيراني لمنع من ذلك. وقد حذر السفير الأميركي الأسبق روبرت فورد في مقال نشر في "الشرق الأوسط" من مخاطر الرقص مع طهران، مؤكداً بـ"رفض الحزب الجمهوري وعدد من النواب الديمقراطيون التفاوض" معها، إذ "يطالبون باستمرار الضغوط القصوى على النظام الإيراني حتى التنازل التام عن البرنامج النووي والصاروخي ووقف تدخلاته الإقليمية". أما كل ما بهّم الدول العربية وشعوبها من العلاقة الأميركية الإيرانية فهو ما تفرزه من تبعات وانكاسات وتأثيرات على أمن مواطنيها، قبل خوفها على أموالها وثروتها حين يكون النظام الإيراني أداة أميركية إسرائيلية لإرهاب العرب وإبزازهم. فحين تكون العلاقة بينهما "تهاونية" يكون من يتأثر، أولاً، وربما لوحده، هو الأمن القومي العربي والتنمية والتطوير والبناء، والشيء نفسه يكون هو الحاصل حين تكون العلاقة "شاكسية".

من اثنين، إما أنه تهديد لحرب شاملة منتظرة تعيد إيران إلى العصر الحجري، مثلما حدث مع العراق حين كان الإسرائيليون والأميركيون والبريطانيون يدقون طبول الحرب ضد صدام حسين بتهمة حيازته أسلحة دمار شامل يستطيع بها محو إسرائيل من الوجود، وتدمير قواعد الأميركيين العسكرية في المنطقة، ثم هجموا عليه، وأعادوا العراق إلى العصور الحجرية، كما وعد في حينها وزير خارجية جورج بوش الأب جيمس بيكر. وإما أنه ترتيب فني متقن ومقصود لتعيد طريق العودة إلى حالة التناغم والتفاهم وإلى سياسة براك أوباما الجزية لإيران، وهو أمر يتطلب، قبل ترويض حلفاء أميركا العرب وتهيئة أذهانهم لقبول هذه الاستدارة، إقناع مواطنين أميركيين، ظل دونالد ترامب أربع سنوات يضح في أذهانهم أن النظام الإيراني هو التهديد الإرهابي العالمي الأول والأخطر الذي يستهدف المواطن الأميركي ومصالحه وأمنه وسلامته. ولكي يستدير باين، استدارة دراماتيكية إلى الخلف ويفاوض إيران ويصل معها إلى وضع شبيه بما كان بينها وبين أميركا في عهد أوباما، فإنه يحتاج إلى حملة لتعليم الخطر النووي الإيراني على الأمن القومي الأميركي من أجل إقناع الملايين من الجمهوريين

من أداة للزينة ولتخويف الخصوم. وذلك لأن استخدامها من قبل إيران ضد أي من أعدائها يعني فناءها هي قبل غيرها، وذلك لسبب بسيط، هو أن تفجير إيران قنبلة نووية في المنطقة يعني أن السلاح النووي الإسرائيلي لم تعد له قيمة، وأن وجود إسرائيل مرهون بذلك، وسيكون هذا مقتل النظام الإيراني الذي كان، منذ ولادته وحتى اليوم، يعرف حده ويقف عنده. يقول وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، إن أمام إيران نحو ستة أشهر لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية اللازمة لتصنع سلاح نووي واحد. وتقول واشنطن إن انسحاب الإدارة الأميركية السابقة من الاتفاق كانت له نتائج سلبية، إذ دفع إيران إلى التخلي عن التزاماتها بتقييد أنشطتها النووية. وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قد قال قبل يوم من توليه منصبه في الإدارة الجديدة، إن الوقت الذي قد تحتاجه إيران لزيادة تخصيب اليورانيوم إلى درجة النقاء المطلوبة لتصنع سلاح نووي "تقلص من أكثر من عام (بموجب الاتفاق النووي) إلى ما بين 3 أو 4 أشهر تقريباً".



وقبل الدخول في الجدل حول مزاعم إسرائيل وأميركا التي تتحدث عن القنبلة النووية الإيرانية، وعن اقتراب موعد قدرة الإيرانيين على صنع المواد الانشطارية، ينبغي أن نضع أرجلنا العربية في ماء بارد، ولا نخاف، حتى لو كان احتمال اقتراب موعد حيازة النظام الإيراني لسلاح نووي، واقعا، وليس تهويشا وترويجا لخرافة. فالواقع الحاصل في العالم اليوم لا يسمح للدول الكبرى، قبل المغرور، باستخدام أسلحتها النووية لفرض إرادتها على خصومها، ولتحقيق مطامعها في الدول الأخرى، بقوة هذا السلاح التدميري. ولو كان كل من يمتلك قنبلة نووية قادراً على استخدامها عند الضرورة، أو لأي غرض آخر، لكانت روسيا أول من استخدمها ضد أميركا، والصين ضد أوروبا وأميركا، وبريطانيا لاستعادة أمجاد إمبراطوريتها التي لم تكن لتغيب عنها الشمس، ولسارعت باكستان إلى محو عدوتها الهند، أو لفجرتها الهند بالباكستانيين وأعادتهم إلى خيمتها السابقة. القنبلة النووية الإيرانية لن تكون، في أحسن الأحوال والافتراضات، أكثر

حان وقت تحسين علاقة العراق والأردن

الكثير من وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي في الأردن والعراق وقدمته للوهلة الأولى على أنه صفقة بأسعار تفضيلية ربما لغايات النفخ الإعلامي أو مساندة اتجاهات الراي العام. وفعلا صار الخبر "غير الصحيح" مادة للجدل الفارغ وتوجيه الاتهامات، لكنه من جهة أخرى يعد مؤشرا على أهمية البدء في تحسين العلاقات بلا تأجيل أو تخالف.

من إيران والعراق إلى لبنان والسواحل السورية. هذه التركيبة الثقيلة من العلاقات بين البلدين في عهد صدام وما بعده، لا ينبغي أن تبقى ثقيلة إلى الحد الذي يمنع التخلص منها والبناء عليها، بدلا من وضعها وأحيانا تجاهل أهميتها وحصرها في النفط الذي يستورده الأردن حاليا من العراق لتغطية 7 في المئة فقط من احتياجاته.



في الأيام الأخيرة أعلن الأردن عن استئناف واردات النفط العراقي وبكميات قليلة نسبيا على أساس سعري غير تفضيلي متفق عليه منذ سنوات ومرتبطة بمؤشرات الأسواق العالمية. وفي حين أفسح ذلك المجال لمراقبة ردود فعل العراقيين والأردنيين وانتقاداتهم الموجهة للحكومتين في بغداد وعمّان، فقد أضاء بالتأكيد على ما آلت إليه طبيعة العلاقات الرسمية وتأثيرات المزاج الشعبي في البلدين الجارين.

بين استفزازات الغنوشي ورد قيس سعيد.. تونس إلى أين؟

وأضاف عبد السلام، الذي فرضه الغنوشي عضوا في المكتب التنفيذي لحركة النهضة الإسلامية في لهجة لا تخلو من التحدي الذي يخفي قلقا يصعب حجب، قائلا "نحن هنا.. ولا يغرنكم بعض الضجيج والشعارات التي ترفعها منسبقات الجحان الشعبية". وتأتي وفاة الرسالة الثانية بعنوانين أخرى من شأنها إشغال تلك المناورات، حيث عمد الرئيس سعيد بعد ذلك إلى زيارة مقر وزارة الداخلية التي يتولى شؤونها بالنيابة المشيخي الذي كان في استقباله واستمع إلى كلامه الذي أكد فيه أن "الدولة مستمرة ولا يقبل ضرب مؤسساتها".

التي تهدف إلى تحويل وجهة الصراع نحو مربعات أخرى هدفها إحراج الرئيس سعيد، عبر إظهاره في صورة المهتد لاستقرار مؤسسات الدولة. وتكشف هذه المناورة التي جاءت على أرضية تقاسم الأدوار والأهداف بين الغنوشي والمشيخي، أن أوراق الضغط وصلت إلى آخر فصولها. لذلك سارع الرئيس سعيد إلى الرد عليها بخروج مفاجئ إلى شارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة، والالتحام بالشعب في تحرك سياسي مزدوج، الأول موجه مباشرة إلى الغنوشي، والثاني إلى المشيخي.



لم يكن ينقص تونس أزمات جديدة حتى تنفجر أخرى بعناوين مُغايرة لما هو سائد في واقع سياسي واقتصادي واجتماعي يتحرك بقوة ليرسم خطوطا اندحارية في تحرجها السريع نحو مربعات فيها نزعة انتحارية تستهدف تدمير كل نافذة قد تتسلل منها بادرة أمل. وشكلت استفزازات رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، الرئيس قيس سعيد خلال الأيام القليلة الماضية، خاصة تلك التي سعى فيها إلى الانتقاص من دوره ومن صلاحياته التي نص عليها دستور البلاد، حلقة جديدة ليست منفصلة عن سياق الأزمات التي تعيشها تونس بطروف تعقيداتها المتنوعة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

كانت العلاقات الأردنية - العراقية بحالة من الجفاء في السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي والإطاحة بنظام صدام حسين في 2003. ومذاك انطعت العلاقة بأجواء مد وجزر وتأثرت بمزيج من التوترات الإقليمية ومشاعر الارتباب المتبادل وحسابات الخصوم والأصدقاء. قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة كانت للأردن معاملة تفضيلية في عموم التبادلات التجارية مع العراق وأسعار مخفضة إلى النصف أو بالجمان لواردات النفط العراقي التي كانت تمثل الجزء الأكبر من استهلاك المملكة. كل هذا لم يعد موجودا.

التحول الذي شهده العراق بعد الغزو الأميركي لم يكن ليشكل عائق فعلية أمام عمان، حليفة واشنطن، لتعزيز علاقاتها مع بغداد ولو كان في إطار شراكة الأمر السياسي بين الإيرانيين والأميركيين في رسم السياسة الخارجية للعراق. لا تعجب العراقيين، على الأغلّب، المعاملة الخاصة المفترضة للأردن الذي يستضيف بعثتين ومسؤولين وضباط سابقين وأفرادا من أسرة الرئيس الراحل وأبرزهم أكبر بناته.

لا يزال سياسيون ونقابليون أردنيون يمدحون صدام الذي تباع صورته في الأسواق وتوزع جمعيات خيرية إغاثات غذائية على المحتاجين منذ سنوات في ذكرى إعدامه. حزب البعث العربي الاشتراكي مسموح له العمل في المملكة وقائم منذ عقود، ويسمى اختصارا "بعث العراق".

مع تولي الأحزاب الدينية الموالية لإيران سدة الحكم وبعده اندلاع الحرب الطائفية في العراق، شعر الأردنيون بأنهم ساهمت موجات الشنن الذمهي في خلق رأي عام أردني مضاد للسلطات الجديدة في العراق.

الموقف الرسمي في الأردن ظل لسنوات طويلة مطبوعا بالارتباب من تأثيرات النفوذ الإيراني على علاقات العراق بحميته العربي، ومسجما مع سياسات حلفائه الإقليميين والدوليين. ولا يزال العراقيون يذكرون تحذيرات العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في 2004 من "الهلل الشيعي" الذي يراد له أن يمتد

وكان تأكيد الرئيس سعيد على رفضه القاطع لـ"محاولات البعض توظيف المؤسسة الأمنية واستغلال الأوضاع الحالية لفائدتها"، بمثابة الإنذار الذي ترد صداه في مقر حركة النهضة ورئيسها الغنوشي، خاصة وأنها تنهت بالسعي إلى التسلل إلى المؤسسة الأمنية بهدف توظيفها لخدمة أجنداتنا في سياق محاولاتها المستمرة للسيطرة على المفاصل الرئيسية للدولة.

قواعد الاشتباك السياسي

ما زالت متحركة مع مزيج من الانتظار المحمول على تطورات لاحقة لا تزال الكثير من الأطراف تحاول تحديد عناوينها ويصعب معها الجزم بالنهايات أو المخرجات

وأراد الرئيس سعيد في الشق الأول من تحركه توجيه رسالة واضحة إلى الغنوشي، مفادها أنه ابن الشعب، ويستمد قوته من الشعب ولا يخشى الالتحام به، وهو الذي فاز بأصوات نحو ثلاثة ملايين تونسي، بينما الغنوشي وصل إلى البرلمان بأصوات ناخبين لم يتجاوز عددهم 30 ألفا. وتناخذ هذه الرسالة بعدا إضافيا من خلال الشعارات التي رفعت أثناء حديث الرئيس مع المواطنين وخاصة منها "الشعب يريد حل البرلمان"، وهو شعار تردد بقوة أثناء الاحتجاجات وبات يقض مضجع الغنوشي الذي يرأس حاليا البرلمان.

قواعد الاشتباك السياسي

ما زالت متحركة مع مزيج من الانتظار المحمول على تطورات لاحقة لا تزال الكثير من الأطراف تحاول تحديد عناوينها ويصعب معها الجزم بالنهايات أو المخرجات

وتذهب التقديرات إلى أن الغنوشي الذي تجمّع غالبية مراكز سير الآراء على أنه لا يحظى بأي شعبية، أصابه نوع من القلق والهلع من الصورة التي عكسها التحام الرئيس سعيد بالشارع، وهو هلع دفع صهره رفيق عبد السلام إلى القول في تونبية له إن "من يعني نفسه بحل البرلمان وإقامة نظام الحكم الفردي على طريقته ويتصور أن المسألة أقرب إليه من حل الوريث، وأهم".



وتزامنت هذه الاستفزازات التي أراد من خلالها الغنوشي اختبار ردة فعل الرئيس سعيد من خلال وصف دوره بـ"الرمزي"، مع تزايد مناورات حركة النهضة التي تدعو نحو محاصرتها بجملة من الاتهامات المجانية وسط تلويح بـ"عزله" من منصبه. هذه المناورات تتعدّل وتتعقّر وفقا لقواعد اشتباك سياسي يحاول الغنوشي فرضه بسلسلة من الألعاب المزدوجة تميزت بتقاسم الأدوار مع حليفه حزب قلب تونس وانتلاف الكرامة المثير للجدل اللذين صعدا أيضا من خطابهما ضد الرئيس سعيد. وسعى الغنوشي الذي لا يخفي رغبته في إحداث تغيير كبير في معادلات المواجهة الراهنة لصالحه، إلى الإبقاء على خيارات أخرى على طاولة هذه الألعاب المزدوجة، منها الزج برئيس الحكومة هشام المشيخي في المواجهة واستخدامه ورقة ضغط، قد تكون مقدمة أو قصفا تمهيدا لاستخدام حين تنضج اللحظة.

ويبدو أن هذه اللحظة التي كثيرا ما تحدث عنها الرئيس سعيد في خطاباته، قد اقتربت وحنان أوانها، بعد دخول المشيخي مربع الإعب الغنوشي بإعلانه أنه "من غير الممكن البقاء بوزراء لم يباشروا مهامهم"، وذلك في إشارة إلى الوزراء الذين شملهم التعديل الحكومي الأخير والذين نالوا ثقة البرلمان، لكنهم لم يؤدوا اليمين الدستورية أمام الرئيس سعيد إلى غاية الآن.

وبهذا الإعلان، أخذت خطوط جبهة المواجهة بين الرئاسات الثلاث في تونس تتحرك بقوة اختلطت فيها الحسابات لتشكل جملة من الاعتبارات الجديدة